ISSN: 2253-0347
مجلـة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society Sciences
EISSN: 2602-781X
المجلد: 15 / العدد: 03 / السنة: 2026/ ص ص: 69 -87

إسهامات مؤسسات التعليم العالي في بناء اقتصاد المعرفة في العالم العربي: الو اقع والتحديات و آفاق التطوير

Contribution of Higher Education Institutions to Building a Knowledge Economy in the Arab World: Reality, Challenges, and Prospects for Development

تاريخ الإرسال: 2026/01/10 تاريخ القبول: 2026/06/22 تاريخ النشر:11 /2026/10

فروخي لويزة [1]، مسعودي كمال [2]

[1] جامعة الجزائر 2، الجزائر، EMAIL : louiza.faroukhi@univ-alger2.dz
[2]جامعة بسكرة ، الجزائر، EMAIL : kamel.messaoudi@univ-biskra.dz

الملخص

الجامعة رمز ومنارة للتعليم والمعرفة على أساسها تبنى المجتمعات الحديثة التي إنتقلت من مجتمع الزراعة والصناعة، إلى مجتمع المعرفة والمعلومة والأمثلة في هذا السياق كثيرة، حيث تكون القوة والغلبة على الصعيد العالمي لمن يمتلك المعلومة ويتحكم في التكنولوجيا فالمقولة المشهورة *"information is power"* أصبحت قاعدة تقاس بها مكانة الدول ، لكن الإشكال الذي يطرح هنا هو وضعية العالم العربي وإسهاماته لمجابهة وتحقيق مكانة أمام القوى الغربية ، وعليه جاء العمل لبحث مواطن الخلل ومحل الجامعة ومؤسساتها من القضية، وهل هناك سبل واستراتيجية للنهوض في هذا المجال؟

وفي هذا السياق سنعمل على فهم *الإسهامات والتصويبات المنتظرة من مؤسسات التعليم العالي لتطوير إقتصاد المعرفة في الوطن العربي؟*

والتشخيص والنظر في المعطيات الحقيقية والتنظيرية لتقديم أفكار تسمح بالوصول للحلول التطبيقية التي ترفع من مكانة العالم العربي وتحقيق نتائج تؤدي للخروج من التبعية.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي ؛ إقتصاد المعرفة ؛ العالم العربي ؛ حركية البحث ؛ التعليم العالي ؛ الجامعات الجزائرية .

المؤلف المرسل: كمال مسعودي، **الإيميل:** kamel.messaoudi@univ-biskra.dz

Abstract:

The university is a symbol and a beacon of education and knowledge on the basis of which modern societies are built that have moved from the society of agriculture and industry, to the society of knowledge and information, and examples in this context are many, where power and dominance at the global level for those who possess information and control technology, the famous saying "information is power" has become a base by which the status of countries is measured, but the problem that is presented here is the situation of the Arab world and its contributions to confront and achieve a position in front of Western powers, and therefore the work came to discuss the shortcomings and the place of the university and its institutions from the issue, and are there ways and strategy to advance in this field?

And in this context, we will work to understand the expected contributions and corrections from higher education institutions to develop the knowledge economy in the Arab world.

And diagnosis and look at the real and theoretical data to provide ideas that allow access to applied solutions that raise the status of the Arab world and get it out of dependence.

keyword : Higher Education; Knowledge Economy; Arab World; Research Mobility; Higher Education; Algerian Universities

. مقدمة:

إقتصاد المعرفة، مجتمع المعرفة، مجتمع المعلومات؛ مصطلحات فرضت نفسها في الوقت الراهن بفعل التحولات الكبيرة التي جاءت مواكبة لتطور تكنولوجيا المعلومات، وتوسع إستخدامها في كل المجالات دون إستثناء وبخاصة منها مجال الإقتصاد والأعمال والتنافس وسط تضارب المصالح وتعدد التوجهات والإيديولوجيات والسياسات.

إن الشق الذي يهمنا في هذا البحث ينساق في دائرة التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي وفي مقدمتها الجامعة، والمكانة التي يجب أن تحتلها الجامعة كمنارة للتعليم والمعرفة التي هي أساس المجتمعات الحديثة التي إنتقلت من فترة الأجيال التي تعتمد على

الزراعة والصناعة، إلى جيل أصبح لصيقا بالمعرفة والمعلومة تباع فيه وتشترى والأمثلة في هذا السياق كثيرة والقوة والغلبة على الصعيد العالمي لمن يمتلك المعلومة ويتحكم في التكنولوجيا فالقول المشهور لفرايبووم أصبح قاعدة تعمل بها "information is power"، لكن الإشكال الذي يطرح هنا هو وضعية العالم العربي وضعفه أمام القوى الغربية، رغم الموارد الضخمة لكون العالم العربي أغنى من غيره وفيه كل الثروات الطبيعية والمقومات التي تسمح بإكتساف إقتصاد معرفة في مستوى التطلعات، فما هي مواطن الخلل وما محل الجامعة ومؤسساتها من الإعراب، وهل هناك سبل واستراتيجية للنهوض في هذا المجال؟

وفي هذا السياق سنعمل في هذه الورقة البحثية على فهم المشكل ومحاولة تقديم حلول له من خلال الطرح التالي:

ما هي الإسهامات والتصويبات المنتظرة من مؤسسات التعليم العالي لتطوير إقتصاد المعرفة في الوطن العربي؟

من هنا ننطلق في التشخيص والنظر في المعطيات الحقيقية والتنظيرية لتقديم أفكار تسمح بالوصول للحلول التطبيقية التي ترفع من مكانة العالم العربي وتخرجه من التبعية والوهن.

1.أوجه خلل الاقتصاد المعرفي العربي: يعرف العالم العربي الحديث تغيرات تقتضي النهوض الاقتصادي كخيار استراتيجي لإستدراك الهوة والفجوة الرقمية، والإلتحاق بالموكب الحضاري العالمي وهذا طبعا مرهون بالتركيز على المعرفة التي أصبحت تؤثر على الإقتصاد، بل تتحكم فيه لهذا الاهتمام بالتحول إلى الاقتصاد المعرفي والإهتمام وفهم مؤشرات الإقتصاد المعرفي أمر لا مناص منه، فمن خلال تحليل الوضع العام للإقتصاد المعرفي في الوطن العربي نجد نقاط مشتركة تبين مواطن الخلل التي ينبغي تداركها والعمل على تصحيح ما يلزم، من بيين أهم النقاط نجد :

- ضعف النظام التعليمي: حيث جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2011 أن العالم العربي ضعيف في المجال المعرفي، وأصبحت الجامعات العربية منتجة للبطالة، بالإضافة لهجرة الأدمغة

- الإنفاق العربي على البحث العلمي لا يتجاوز 0.2 في المئة بينما تخصّص الدول المتقدمة أضعاف ذلك من ميزانيّتها للبحث والتطوير
- المنشورات العلمية العربية في حدود 1 بالمائة من المنشورات العالمية، في حين 70 بالمائة للبلدان المتقدمة
- براءات الاختراع العربية لا تمثل إلا 0.1 في المئة عالمياً
- عدد الترجمات العربية على لا يتجاوز 20 بالمائة مما يتم ترجته في تركيا.
- هناك خلل اقتصادي ومؤسساتي في القطاع العام، وركود القطاع الخاص الأمر الذي أعاق المبادرات الاستثمارية والمقاربة التشاركية بين مؤسّسات البحث والمعرفة والمقاولات التكنولوجية مما انعكس سلباً على روح المبادرة والإبداع.
- النقص الواضح لأجهزة الوساطة التمويلية التي تتبنى المشروعات التكنولوجية والمنشآت التطويرية لاقتصاد المعرفة في شكل رأسمال استثماري
- غياب إرادة سياسية يتم فيها إشراك الجامعة في المشاريع التنموية التي مجال لإقتصاد المعرفة.

هذه المعطيات البسيطة تقدم رؤية واضحة عن إستراتيجيات للبحث العلمي الواجب أن توافق توجهات الدول العربية، وإفتقار المنظومة التعليمية لأهداف واقعية مبنية على القدرات والمواهب الموجودة فيها، وعليه فإن حجم تأثير المعرفة على الأنشطة الاقتصادية يبقى خارج الإعتبارات لأن هناك فجوة بين البحث العلمي وآليات اتخاذ القرارات المناسبة.

2.بعض مفاهيم ومصطلحات إقتصاد المعرفة:

ورد عدد من المفاهيم حول إقتصاد المعرفة حيث عرف (M.parken) بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف وتعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الأخرون (الحدراوي، 2011)،كما تم تعريف إقتصاد المعرفة بأنه نشر المعرفة وإنتاجيتها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولًا لترقية الحالة الإنسانية ، اي اقامة التنمية الإنسانية ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، وزيادة المهارات البشرية لتحقيق

ذلك (المتحدة ب.، 2003)، من التعريفات الواردة أيضا حول إقتصاد المعرفة أنه اقتصاد تكون فيه المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الذي يدعم الاستثمارات المستدامة في التعليم والابتكار، حيث أن البيئة الاقتصادية والمؤسسية المناسبة ستؤدي إلى زيادة في استخدام وخلق المعرفة في الإنتاج الاقتصادي، وبالتالي تحقيق إرتفاع النموالاقتصادي المستدام. (الدولي، 2010). وعرف بأنه الاقتصاد الذي يعتمد بشكل مباشر على انتاج وتوزيع واستخدام المعرفة (OECD,1996).

مما سبق نصل الى حقيقة علمية مفادها أن الاقتصاد المعرفي المحلي ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، لأن المستقبل سوف يتحدد بشكل أوبأخر بناءاً عليه، لأن تدعيم الاقتصاد المعرفي وما يترتب عليه من المساهمة في تحقيق النموالاقتصادي وتحفيز تنافسية الاقتصاد سيعمل على توليد واستخدام المعرفة والقدرة على الابتكار، فتكون المعرفة ليست فقط المصدر الأساسي للثروة وإنما ميزة مكتسبة فيها .

3.المداخل التأصيلية ومتطلبات بناء إقتصاد المعرفة:

هناك عدة مداخل ومقاربات تساعد على فهم المعرفة وطرائق الإقتصاد فيها، هذه المداخل ناتجة عن تأصيلات مفكرين كبار أحدثوا توجهات عديدة ومتنوعة يمكن عرض أهمها:

- المدخل الإقتصادي: يكون فيه التركيز على قيمة المعلومة وأين يمكن الإستثمار فيها إقتصاديا بمعني رأس المال البشري مع القيمة المضافة

(guy, 2010, p. 12)، ومصدر هذا الطرح أعمال (T.Stewart) (محمد، 2014، صفحة 113) الذي يرى أن رأس المال البشري يكون الإستثمار فيه من خلال الأفكار والخبرات.

- المدخل المعلوماتي: القدرة على معالجة المعلومات وتحويلها إلى قدرات وخبرات، وهذا توجه (P. Drucker) الذي يرى أن تحويل المعلومات إلى أهداف محددة من فعل الكفاءات البشرية من ذوى الخبرات (drucker, 2012).

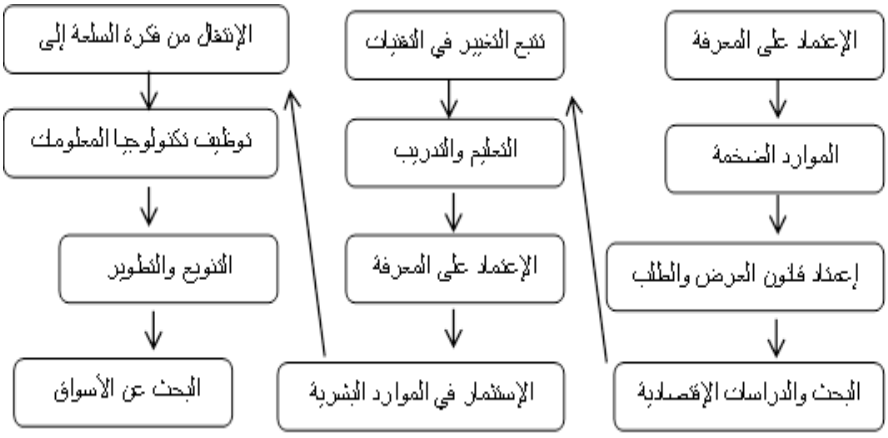
- المدخل الإداري: آراء (zeithmal) الذي يرى أن التنظيم الإداري يمكن من تحويل التقنية إلى منتج وسلعة ربحية وخدمات مرافقة.

- المدخل الإجتماعي: وهي الخبرات المراكمة التي يكتسبها الإنسان من ممارسته والمحيط الذي يعيش فيه، حيث يجعله يعرف مجالات الإستثمار في المعلومات وكيفية النجاح في ذلك حسب المحيط وتودهات المجتمع.

طبعا مع مرور الوطن وولوج التكنولوجيا برزت مداخل أخرى منها القدرات الفردية، القدرة الوظيفية أو المدخل الوظيفي، ومنها أيضا التفاعل بين ما يسمى المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة بعبارة أخرى أعمال (Nonaka).

من هنا نفهم أن المداخل المتحكمة في إقتصاد المعرفة هي في الحقيقة تداخل لكل المقاربات المذكورة حسب المجتمع ورأس المال البشري والخبرات المتوفرة بمعني أبسط العمل حسب ما يوجد من معطيات واقعية.

أما متطلبات إقتصاد المعرفة فهي كما يلي:



الشكل (1): متطلبات إقتصاد المعرفة

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن متطلبات تحقيق إقتصاد المعرفة كثيرة تدور عموما في مجال معين يمكن باختصار شديد حصره في الموارد البشرية والمالية- التعليم والبحث العلمي- تكنولوجيا المعلومات- المعلومة والمعرفة.

4.سبل اللإقلاع باقتصاد المعرفة في العالم العربي:

لاشك أن ما يهمنا في الموضوع هو معرفة نقاط الخلل والإنطلاق وكيفية التنفيذ لتطبيق إقتصاد المعرفة لأن من تفق علينا في الحقيقة الأمر هم من فاتونا بالعلم كما ذكر ذلك الراحل "محمد بوضياف" رحمه الله فقد قال كلام من ذهب، وعليه لمراجعة واستدراك الخلل يجب الإهتمام بما يلي:

- تشكيل بنية قاعدية قوية في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات: من خلال صناعة البرمجيات المحلية وبناء محتوى رقمي عربي، كما يجب أيضا فتح الحريات وخاصة القنوات الإعلامية والمعلوماتية، طبعا مع توفير الأجهزة والمعدات المناسبة لذلك. (خليفة، 2006)

- التعليم: وذلك من خلال تتبع معدلات النمو في المجال الفكري وتتبع التنوع في المجال البيداغوجي والتربوي، والتركيز على الطابع التقني والمهني في مجال التعليم، أيضا التدريب المستمر.

- الإهتمام بالبحث العلمي والإنفاق عليه وهذه قضية محورية جدا ومنها تتبع براءات الإختراع وإنشاء مخابر البحث وغير ذلك (vérez, 2009).

إن بناء إقتصاد المعرفة في العالم العربي هو فهم وتشخيص للمطلب كما تم ذكرة من مقاربات ومداخل وتطبيق محكم مدروس وهو متمثل في متطلبات لإقتصاد المعرفة من بنية قاعدية وتعليم وتوفير موارد بشرية وغيرها، ولا شك أن العمل خارج هذه المحددات هدر للوقت وتتبع للمنعرجات وهروب من المسؤوليات، فزمن اليوم قائم على العلم والفكر والتكنولوجيا والغلبة كما نرى لمن يتحكم في هذه الأسلحة وهذا يجرنا إلى الفكرة التي نريد طرحها عاليا وهي كون أن إقتصاد المعرفة سلاح فتاك من لا يمتلكه كان كالقصعة التي تتكالب عليها الطير، كمثال للتوضيح نلاحظ الإنفاق على البحث في الدول العظمى من مصدر منظمة (ocde)

الجدول (1): الإنفاق على البحث العلمي للدول الإعضاء في منطمة OCDE

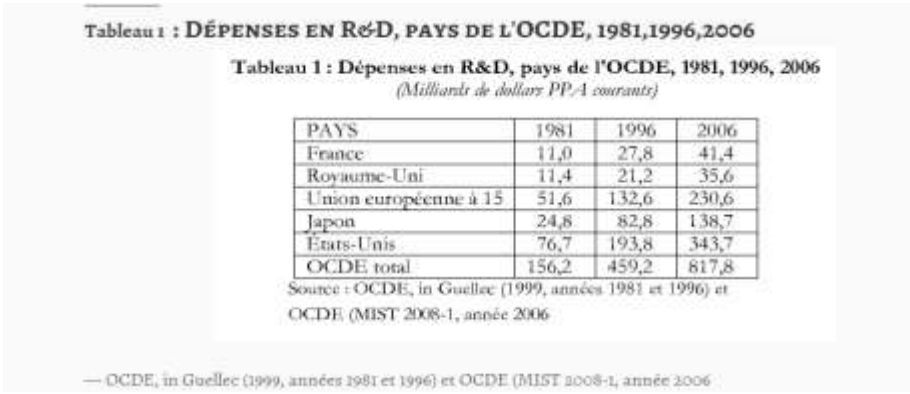


Tableau 1 : DÉPENSES EN R&D, PAYS DE L'OCDE, 1981,1996,2006

Tableau 1 : Dépenses en R&D, pays de l'OCDE, 1981, 1996, 2006

(Milliards de dollars PPA courants)

PAYS	1981	1996	2006
France	11,0	27,8	41,4
Royaume-Uni	11,4	21,2	35,6
Union européenne à 15	51,6	132,6	230,6
Japon	24,8	82,8	138,7
États-Unis	76,7	193,8	343,7
OCDE total	156,2	459,2	817,8

Source : OCDE, in Guellec (1999, années 1981 et 1996) et OCDE (MIST 2008-1, année 2006

— OCDE, in Guellec (1999, années 1981 et 1996) et OCDE (MIST 2008-1, année 2006

المصدر: OCDE. Dépenses en recherche et développement. In guellec, MIST, 2006

نرى من خلال الشكل أن ملايير الدولارات تنفق في مجال البحث العلمي فأين لنا التفوق في غياب الموارد المالية.

5.تفعيل دور الجامعة لتطوير وتنمية المجتمع:

الجامعة هيئة لها مكانة محورية في المجتمعات المتقدمة لكن هذه المكانة غيبت في العالم العربي وهذا لأسباب نذكر منها ما يلى:

-انعزال الجامعة عن حركة التغيير الاجتماعى ، واقتصار دورها في وظيفة التدريس، وظهور الابداع العلمي والتكنولوجي خارجها .

- ليس هناك مشاركة الابداع المعرفى وتحويله من الجامعة للشركات ومراكز بحوثها، كما نجده في العالم لمتقدم

- تواجه الجامعات العربية مقاومة من جانب بعض الأكاديميين نتيجة ايمانهم بأفكار معينة عن الجامعة، وعن طبيعة العمل الاكاديمى.

لقد تغيرت النظرة للجامعة والتعليم الجامعي بعد ظهور مقاربات أحدثت دراسات وأبحاث كثيرة تم بفضلها إعادة ترتيب الأولويات في التعليم العالي من بين هذه الرؤى :

أفكار جون هنرى نيومان (J . H . Newman) ، حيث يؤكد على ضرورة انفتاح الجامعة على المجتمع (Newman, 1997)، ومن رواد هذا التوجه:. Oakashott,M والن بلوم Bloom, A. وPelikan, Y. وغيرهم (نادر، 1998).

إن التطورات الحاصلة في التعليم الجامعى جاءت من نظريات تنظيرية مثال ذلك نظرية أرنست بويرا Boyer, E. الذي يرى أن أسلوب ممارسة التعليم وراء تطور الجامعة وهذا موافق للتحديات التي نراها اليوم (Morlaix, 2012)، من بينها :

- العولمة وتأثيراتها على سياسات التعليم الجامعى، من خلال إلزامية التواجد داخل المجتمع والتفاعل مع كافة المؤسسات.

- ثورة المعرفة والمعلوماتية أو كما يسميه البعض الإنفجار المعلوماتي في كل المستويات ذات العلاقة

مما أفرز تحولات كبيرة في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية و ظهور اقتصاد المعرفة، الذى يفرض على التعليم الجامعي ضرورة إعادة النظر في أهدافه، خاصة أن الواقع يثبت بالدراسات الموثوقة أن العرض يحدد الطلب في الوظائف والصناعات وهذا يوضح دور الجامعة كنموذج تنمية وتطوير فكري يحاكي الحاضر والمستقبل

- تطور الاتصالات: أو بتعبير أكثر دقة فكرة القرية الكونية "لماك لوهان" حيث نرى التعدد الثقافي والتوجه إلى تشارك المعرفة وانكشاف كل الأمور والحقائق خاصة بوسائل التواصل الإجتماعي التي تتيح التعليم للجميع وهذا في حد ذاته تغيير مهم جدا على مستوى الأسلوب

- التنافس والبحث عن البقاء خاصة على المستوى العالمي وفرض السيطرة بالبحث العلمي ومخرجاته وهنا من المعروف ضعف الالعالم العربي في هذا الجانب مما يستدعي التدخل وتدارك الأمر.

بعد هذا العرض الوجيز بمكننا أن نطرح بعض الأفكار التي نراها سببا في ضعف الجامعات والتعليم العالي في العالم العربي:

- غياب إستراتيجية ودراسات دقيلة حول فلسفة التعليم العالي
- بعد الجامعات عن النسق الإجتماعي والإقتصاد والتحولات الحاصلة فيه
- تخلي الجامعة عن دورها في التفكير والتنظير للمجتمع، وتحول دور الأساتذة إلى خبراء خاضعين للقرارات السياسية حتى تؤخذ بآرائهم
- نقص التكوين والاكتظاظ، وغياب إعتماد المعايير في التعليم العالي كمدخل الجودة الشاملة والمزاوجة بين نمط التعليم الحضوري وعن بعد والجامعة على مدار 24 ساعة وغيرها من الأنماط الرائدة في هذا الباب.
- غياب ثقافة الشراكة بين الجامعة ومؤسسات الدولة، وكمثال عن هذا الجانب بعض النماذج من الجامعات الأمريكية التي نجحت في نسج علاقات مع الشركات العملاقة في مجال التنمية والإختراعات والإبداع العلمي والتكنولوجي.

هناك العديد من العوامل التي فرضت ضرورة البحث عن صيغ غير تقليدية للتعليم الجامعى، ومن أهم هذه العوامل :

- التحول إلى عصر اقتصاديات المعرفة: لقد باتت المعرفة هي المسيطرة الآن على حركة حياة الفرد والمجتمع ، وسوف يفرض عصر اقتصاد المعرفة علينا البحث عن بنى أخرى من التعليم الجامعى ،نظرا لأن ما هو قائم الآن ظهر في عصر الصناعة، وتشكل في فلسفته وتخصصاته وفق نمط الانتاج المادي .
- تبلور العديد من التيارات الفكرية التربوية والتى تؤكد على أهمية التعلم مدى الحياة والذى يعد المدخل المناسب حاليا.
- الإمتداد فى أهداف التعليم: حيث تفرض متغيرات عصر المعلومات ضرورة أن يتوجه التعليم إلى:
- التعلم من أجل المعرفة
- التعلم من أجل العمل

كما أصبحت بيئة العمل فى كثير من الأحيان مكانا للتعلم، بل تعد هى الأساس فى تعلم قطاعا مهما من المعرفة ذلك الذى يمكن أن نسميه "المعرفة الضمنية" وهى نوع من المعرفة تختلف عن المعرفة الموضوعية والاكاديمية والتى يوفرها التعليم الجامعى بشكله التقليدى (Newby, 2003).

- التعليم من أجل الوجود
- التعلم للعيش مع الآخرين

- مواجهة التزايد على الالتحاق بالتعليم الجامعى استجابة للاعتبارات السابقة بدأت العديد من دول العالم فى البحث عن صيغ غير تقليدية من التعليم الجامعي ، تسعى إلى:

* تجاوز حالات فشل التعليم الجامعى بنمطه التقليدي فى تحقيق فكرة المجتمع المتعلم، ذلك الفشل الذى يرجع إلى تركيز هذا النّمط التقليدى فى تدريسه ذى الصبغة الأكاديمية على الموضوعات والظواهر ، أكثر من تركيزه على تعليم كيفية التعامل مع القضايا ، تلك القضايا التى يحياها الإنسان يوميا ويتفاعل معها.

* توفر للفرد المتابعة المستمرة لعملية التعليم والتأهيل، وتوفر له فرصة التعليم الجامعى إينما ووقتما يشاء، حيث يتحرر الإلتحاق بها من قيود الإلتحاق كما هى فى التعليم الجامعى التقليدى.

واستجابة للاعتبارات السابقة ولغيرها ظهرت صيغ من التعليم الجامعى وهي التعليم المفتوح والتعليم من بعد وصيغ أخرى تجمع بينهما (jacques Viens, 2010).

وقد كانت أول جامعة غير تقليدية تعتمد صيغة التعليم المفتوح والتعليم من بعد هى الجامعة المفتوحة فى انجلترا، والتى ظلت مثلا ونموذجا لكثير من التجارب التى بدأت تظهر بعدها فى غالبية الدول

وجدير بالذكر أن كثيرا من الدراسات أجريت عن الجامعة المفتوحة بانجلترا، ولعل أهم مرجع يرصد لهذه التجربة كتاب Walter Perry، والذي يرصد لنشأة فكرتها وتطورها كما يرصد لرؤية أول نائب رئيس لها (Remond، 2017).

6.التوجه نحو التعليم المفتوح (التعليم عن بعد):

هذا النمط من التعليم الجامعى، له أساليب وطرائق تعليمية معينة خاصة في قضية الحضور وشروطه مثل شروط القبول، ومحتوى المقررات ونظام التقويم، وهناك فرق بين التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، حيث يتمثل الفرق أن التعليم عن بعد شكل من أشكال التعليم المفتوح فليس كل تعليم من بعد هو تعليم مفتوح ، فهناك بعض برامج التعليم عن بعد كما أن بعض برامج التعليم المفتوح تتم من خلال التفاعل وجها لوجه (Lacombe, 1999) ، ففلسفة التعليم المفتوح تقوم على أساس توسيع وتمكين الدارسين من التعلم وفق احتياجاتهم ويأتي انفتاح التعليم على برامج الدراسة الحرة، دون الالتزام بأية شروط ، بالمقابل فهناك بعض البرامج التى تسمح بقدر ضئيل من التحرر من بعض الشروط

فالتعليم عن بعد يتم مع وجود مسافة بين المتعلم والمعلم (أو مصدره) ، من خلال استخدام وسائل اتصال متعددة وفق مواصفات معينة.

1.6بعض أنماط التعليم المفتوح والتعليم من بعد:

لقد حدث إندماج بين التعليم من بعد والتعليم المفتوح، ونتج عنه ظهور العديد من الأنماط للتعليم الجامعى، ولعل أهم ثلاثة أنماط هي:

نمط الفصول الموزعة : ويستخدم هذا النّمط تكنولوجيا الاتصال التفاعلى، حيث يقدم المقررات بالجمع بين التعليم التقليدى والتعليم من بعد، وتتحكم الجامعة وهيئة التدريس فى مكان الدراسة سواء من بعد، أو داخل الحرم الجامعى ويتناسب هذا النمط مع الطلاب الذين يدرسون عن بعد.(slimani rahima, 2019) ومن مميزات هذا النمط :

- التقاء الطلاب والأساتذة فى مكان محدد وفق جدول زمنى .
- هناك معايير للقبول تتشابه أو تقترب من معايير القبول فى الفصول التقليدية.
- الاعتماد على تقنيات حديثة فى توصيل المعرفة للدارس.

نمط: التعلم المستقل: لا يلزم هذا النمط الطلاب التواجد بمكان التعليم وزمنه، حيث تقدم المحاضرات باستخدام عدة أنواع من التكنولوجيا منها : (الهاتف – البريد الصوتى –الكمبيوتر – البريد الالكترونى – البريد العادى ...) بعبارة أخرى نظام الجامعة الافتراضية (slimani rahima, 2019)

ومن أهم خصائص هذا النمط:

- دراسة الطالب بشكل مستقل .

- وجود تواصل مع الأساتذة والزملاء ويمكن للطالب أن يتبادل معهم الخبرات والمعلومات.

- محتوى المقررات متوفر بأكثر من أسلوب (مطبوعات – dpf – أشرطة فيديو – شبكة الانترنت....).

- محتوى المقررات متاح لعدة سنوات، وعادة ما تدمج المقررات بين المعرفة الأكاديمية والخبرات السابقة.

- تنوع أساليب التقويم وأنماطه، حيث يستخدم التقويم الذاتى مع التقويم المعتمد على محك خارجى، ويميل التقويم لقياس الفاعلية والكفاءة.

نمط : التعليم المفتوح + الفصل : وفى هذا النمط لدينا أدلة مطبوعة للمقررات ، دروس مسجلة google meet –ويمكن بالدراسة في وقت متفق عليه كمجموعة من خلال شبكة اتصال تفاعلي مع الأستاذ المحاضر .

ومن خصائص هذا النمط :

- تقديم محتوى المقرر بعدة أشكال

- يعد محتوى المقرر من قبل الأستاذ المحاضر.

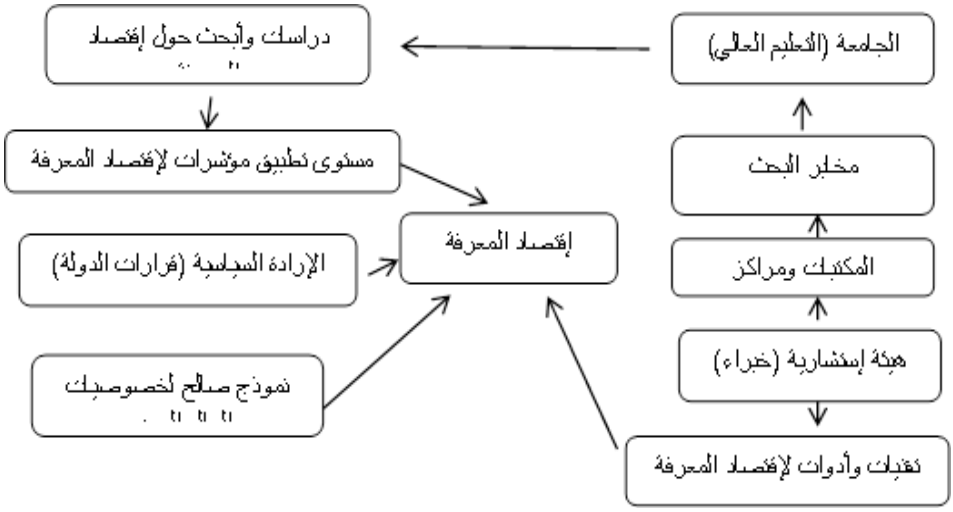
- الدروس الحضورية تكون فى أوقات معينة وقاعات مخصصة .

- تناقش المحاضرات والمفاهيم الغامضة حسب جدول محدد بالإلإتفاق بين المحاضر والطلبة.

7. كيف نبني إقتصاد المعرفة في الوطن العربي:

هناك نماذج رائدة في مجال إقتصاد المعرفة، كالنموذج الياباني والنموذج الأمريكي وغيره من النماذج التي تلقى رواجا وتقص من طرف كل دول العالم، لكن هل المشكل في تطبيق النماذج أما هناك أمور أولى للنجاح في تفعيل النماذج، لعل الجواب هنا بالتحديد وبالتالي سنحاول تقديم مخطط يشرح العملية وكيفية تطبيقها ليكون العرض

مختصر وواضح وسهل الإستيعاب، طبعا هذا المخطط شخصي ولا يعتمد على المراجع وإنما يجمع أهم الأفكار التي نريد طرحها في حيز هذا المخطط:



الشكل 2: مخطط مواطن تنفيذ إقتصاد المعرفة في الوطن العربي

المصدر: من إعداد الباحثان

إن تحقيق وتنفيذ المخطط أعلاه مرهون بمعطيات عديدة منها وجود الموارد المناسبة والتي سبق وذكرناها في البحث؛ الموارد المالية والبشرية (الخبراء والنخبة وأصحاب التخصص في المجال)، أيضا وجود قرار سياسي وقوانين تسمح بتنفيذ مشروع لإقتصاد معرفي، ووجود مؤسسات معلومات الشيء الذي نفتقر له في العالم العربي بكل صراحة والمقصود بمؤسسات المعلومات هنا مؤسسات الإستشراف والإحصاء في مجال الإقتصاد ومراكز البحث والمكتبات المتخصصة ومراكز تجميع الأبحاث والدراسات وقواعد البيانات الخاصة بالمجال المعلوماتي وغيرها من الأدوات والتقنيات التي تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة، أيضا يجب إنشاء هيئة خبراء على المستوى الوطني والقاري

تترأسه الجامعات لدراسة سبل بناء إقتصاد المعرفة لأن هذا المبتغى لا يكون دون دراسة وتشاور ودقة نظر في كل القضايا ذات العلاقة، خاصة في مجال التطبيقات والنماذج التي تحتاج تمحيص للنظر في مدى ملائمتها مع المعطيات العربية.

العالم العربي كما يعرف كل الناشطين في مجال المعلومات ضعيف في مجال الخدمات فكل إقتصاد الدول العربية قائمة على البترول والغاز بعكس الدول الغربية التي عائداتها من مداخيل قطاع الخدمات والمعلومات وبالتالي يجب تصحيح هذا الواقع والخروج منه بأسرع وقت، كما أن البرامج التعليمية في الجامعة تحتاج إعادة نظر والخروج من سيطرة القطاع الحكومي وخلو بعض الدول العربية من الجامعات الخاصة التي تعتمد على الموردين والتسيير الذاتي، ولتدعيم هذا الطرح نطرح بعض النقاط للإختصار وضبط الأفكار:

- ✓ يمكن لمخابر الجامعية تطوير المنتوجات الصناعية
- ✓ يمكن للعالم العربي تحقيق مؤشرات مجتع المعلومات
- ✓ يمكن تغيير نظام التعليم العالي وجعله مطابق لنظام الجامعات العالمية
- ✓ مقومات إقتصاد المعرفة قابلة للتعديل في العالم العربي
- ✓ هناك نقاط مشتركة تجمع العالم العربي كاللغة ووحدة الدين وتطابق الأهداف
- ✓ هناك إتفاق عند الدول العربية بإلزامية النهوض باقتصاد المعرفة وهذه نقطة إنطلاق
- ✓ إقتصاد المعرفة يقوم على العلم والمعلومات وليس الموارد المالية
- ✓ مجالات الإستثمار في المعرفة في العالم العربي سوق مفتوح على عكس الدول الأخرى
- ✓ التركيز على رأس المال البشري نواة النهوض بالاقتصاد المعرفي
- ✓ كل مواد صناعة التكنولوجيا موجودة في الأرض العربية
- ✓ كل التكنولوجيات والتقنيات قابلة للشراء في الوقت الراهن.

1.7. مجالات بناء إقتصاد المعلومات في الوطن العربي:

قطاع المعلومات يشمل كل الأنشطة المعلوماتية التي لها علاقة بالإقتصاد وقد أشار ماكلوب (Machlup) أن صناعة المعرفة تشمل خمس قطاعات: التعليم – البحوث والتنمية – الاتصالات – أجهزة المعلومات - خدمات المعلومات (لافرانس، 2000، الصفحات 143-146).

كما يذكر مور(Moore) أن قطاع المعلومات يتكوّن من المؤسسات التي تنتج المحتوى المعلوماتي أو الملكية الفكرية بما فيها من الأجهزة والبرامج التي تمكننا من معالجة المعلومات (عبد الهادي، 1998)

ومنه يمكن تقسيم المعلومات إلى ثلاثة أقسام رئيسة على النحو التالي:

- صناعة المحتوى المعلوماتي ؛ وفيها تنتج الملكية الفكرية : عن طريق الكتاب, المحررين باختصار حلقة الكتاب والناشطين فيه وشركات الإنتاج التي تنشط في مجال الملكية الفكرية و توزعيها لمستهلكي المعلومات، بالإضافة إلى مؤسسات ضبط الأعمال المرجعية وقواعد البيانات.
- صناعة توصيل وبث المعلومات.
- إنشاء وإدارة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات، وهي تشمل شركات الاتصالات ومؤسسات التلفزيون و القنوات وغيرها لتوزع المحتوى المعلوماتي .
- صناعة معالجة المعلومات:تقوم هذه الصناعة على منتجي الأجهزة والبرمجيات و تصميم وتسويق الحواسيب وتجهيز الاتصالات والإلكترونيك .

وهنا نؤكد على إلزامية تدخل الجامعة لتحقيق ما تم ذكر كمرافق وقائم بالتكوين وإخراج النخبة القادرة على تولي هذه المهام، فصناعة المحتوى المعلوماتي والإلكترونيك وصناعة المحتوى المعلوماتي بمجالاته: الكتاب والمطبوعات الفكرية ومحتويات الملكية الفكرية والصناعة لايمكن تحقيقه دون تكوين وبرامج علمية دقيقة تلقن على مستوى عال.

8.مقترحات:

الاقتصاد المبني على المعرفة هو توجه عالمي مفتوح بفضل "ثورة المعلومات والاتصالات" وتطور تكنولوجيا المعلومات، ,يمكن تحقيق ذلك من خلال:

- ✓ إقامة شراكة واتفاقيات بين المؤسسات الصناعية والتجارية عبر العالم
- ✓ فتح الإستثمارات للمؤسسات تملك القدرة على العمل في قطاع المعلومات وتمتلك الخبرة حتى وإن كانت ضعيفة ماليا
- ✓ نباء سياسة للمعلومات على المستويين الوطني والإقليمي بإشراك الخبراء، وفي هذا المجال نذكر بوجود دليل إرشادات إعداد السياسات الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها في البلدان العربية.
- ✓ اعتبار المدخل المعلوماتي منطلقا لتحقيق إقتصاد معلوماتي في الوطن العربي (علي، 2001)
- ✓ الاهتمام بالتعليم وبعث ملامح مجتمع المعلومات لكون العالم العربي في أشد الحاجة إلى تعليم حقيقي يشجع تنمية القدرات والابتكار وتبني التعليم المستمر والتنمية المهنية، طبعا هناك صعوبات ومعوقات ستواجه الإنطلاقة والعمل التقني لكن التغلب على الصعوبات أمر هين متى وفرت له الكفاءات والموارد اللازمة.

خاتمة:

إقتصاد المعرفة في الوطن العربي مرهون بتبني سياسة واستراتيجية مصدرها النخبة والخبراء بمرافقة الجامعة التي لها كل المقومات اللازمة لتحقيق مجتمع المعلومات الذي لا يحتاج إقتصاد الريع ليعيش في العالم الحديث، وبما أن المعرفة مجال يقوم على التعليم وجب علينا تداك النقص والنهوض بالبرامج التكوينية بما يناسب الوقت والتوجهات والبيئة الإقتصادية التي نعيشها اليوم، فالإنفتاح العقلاني على العالم لابد أن يكون بتمعن وتفكير دقيق وعدم تضييع الوقت في مقاومة التكنولوجيا لأنها أمر حاصل وماض لا محالة، خاصة وأن العالم العربي له كل المقومات اللازمة للنجاح من موارد مالية وطبيعة جغرافية تسمح بتفعيل الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والإقتصاد المعرفي لكن كل هذه القضايا مرهونة بالتعليم والتكوين والتحضير البعيد المدى، وهذا

مطلب معروف وواجب على كل أمة تريد البقاء والبناء والنماذج حولنا كثيرة فما علينا إلا حسن الملاحظة واستخلاص الدروس المفيدة.

المراجع:

Amélie Duguet et Sophie Morlaix .(2012) .*Les pratiques pédagogiques des enseignants universitaires : Quelle variété pour quelle efficacité ?* en ligne https://journals.openedition.org/questionsvives/1178

Bentahar fadila slimani rahima .(2019) .l'enseignement à distance et le E-learning dans les établissements universitaires Algérien: défis et acquis .*al-lisaniyyat*.108-83 ،(1)*25* ،

drucker, p. (2012, 6 6). *L'économie de la Connaissance .* Consulté le 9 23, 2021, sur https://thehypertextual.com/2012/03/18/leconomie-de-la-connaissance-par-peter-drucker/

Emilie Remond .(2017) .L'ouverture en question : quand des universités ouvertes .Valenciennes ،France : Lille Nord de France .

guy, b. (2010). *L'Entreprise à l'heure de l'Economie de la Connaissance.* Consulté le 8 22, 2021, sur https://edutice.archives-ouvertes.fr/edutice-00081050

John Henry Newman .(1997) .*l'idée d'université* .Septentrion, Bone: Presses universitaires du Septentrion.

Lacombe, M. C. (1999). De l'université ouverte à l'université virtuelle. *Revue internationale d'éducation de Sèvres*, vol.3,N°1. p. 29-35.

Michel Lepage et Thierry Karsenti jacques Viens .(2010) .*Vers un changement de culture en enseignement supérieur* en ligne sur https://www.erudit.org/fr/revues/rse/2010-v36-n1-rse3870/043984ar/

Newby, H. (2003). la gestion du changement dans l'enseignement supérieur. *Politiques et gestion de l'enseignement supérieur, Revue internationale d'éducation de Sèvres* . pp. 9-25.

vérez, j. c. (2009, 3 1). Quelle place pour l'économie de la connaissance dans les pays en développement africains ? *mondes en développement*, BBF, vol.8,N°2, pp. 13-28.

أحمد على الحاج محمد. (2014). *إقتصاد المعرفة واتجاهات تطويرية*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

جين بول لافرانس. (2000). *منتجات وتسويق الوسائط المتعددة. في : تقرير الاتصالات والمعلومات في العالم (1999– 2000م)*. القاهرة: اليونسكو.

فرجاني، نادر. (2 11, 1998). مساهمية التعليم العالي في التنمية.مجلة *المستقبل العربي*، ص 83-108.

كمال منصوري، عيسى خليفة. (2006). اندماج إقتصاديات البلدان العربية في إقتصاد المعرفة المقومات والعوائق. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*، ص 52-78.

محمد فتحي عبد الهادي. (1998). أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية في ظل عالم متغير. *أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات : حول الإستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الإنترنيت*. (الصفحات 267-277). القاهرة: اليونسكو.

نبيل علي. (2001). الثقافة العربية وعصر المعلومات : رؤيه لمستقبل الخطاب الثقافي العربي. *عالم المعرفة*، ص. 5-82

.